هذا التقدير انتفاء احد الفعلين عن الفاعل
والمقصود حصرها معا فيه وهذا راي
ابن الحاجب وقيل هو من التنازع
ولكن الضرورة انجاءت هنا الى الحذف
فامتنع الاضمار لما ينشاء عنه من الفساد
والحذف من حيث هو حذف لا ينافي
التنازع كما في حذف الفاعل عند
الكسائي المفعول عند الجميع وهذا
راي حكاه ابن مالك في التسهيل
حيث قال ونحو قاما وقعدا الزيدين
محمول على الحذف لا على التنازع
خلافا للبعض واقول الممتنع هنا انما هو
الاتيان بالضمير المتصل لما يترتب عليه
من فساد المعنى كما مر واما المنفصل فلا
فساد مع الاتيان به وعلا قولهم ضربت
الا انا والزم الا اياه الا هو وقعد الا زيدا
فان قلت ما يشكل على هذا القائل

انه يلزم ان يكون التنازع في الاسم والحرف
قلت لا يلزم بل التنازع عندنا انما وقع
في الاسم الموجب بالحرف فان الى بضمه
اتى موجبا فوجب اجتلاب الحرف
كما وقع التنازع في الاسم المقدرون
بحرف الجر نحو يستفتونك قل
الله يفتيكم في الكلالة ط ولو اعمل
الاول لاتى في الثاني بالحرف والضمير معا
كما قال اذا هي لم تستك بعود اراكة
تنخل فاستاكت به عود اسحل
والعاوي في ولم اطلب من قول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال اما للعطف
فالتنازع لفساد المعنى حينئذ
وذلك لان من شرط هذا الباب ان تكون
العوامل موجهين الى شيء واحد من
حيث المعنى واعتبار ذلك هنا لا يصح